

التمويل المحلي كآلية لاستمرارية التنمية المحلية

Local Financing as a Mechanism for the Continuity of Local Development

د. بلة نزار

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)، bellanizar5@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/10

تاريخ القبول: 2025/11/28

تاريخ الاستلام: 2025/05/29

ملخص:

يحظى التمويل المحلي في العصر الحالي بأهمية كبيرة كونه يشكل حجر الأساس لأي شركة أو منظمة أو أي مؤسسة وخاصة الإدارة المحلية وعلاقتها بالمجتمع لما يلعبه من دور فعال في تحويل التأمّلات التنموية والخطط والبرامج إلى واقع مجسد فعلياً يعبر عن لب التمويل المحلي المتمثل في استقلالية القرار المحلي من جهة وعن الاكتفاء المالي بتوسيع قدرة استغلال المصادر المتنوعة من أجل دفع مسار التنمية المحلية نحو التطور والتوسع والاستمرارية في الدفع قدماً نحو التميز.

كلمات مفتاحية: التمويل المحلي، التنمية المحلية، شروط التمويل المحلي.

Abstract:

Local finance in the current era is of great importance because it is the cornerstone of any company, organization or institution, especially the local administration and its relation to the society. It plays an effective role in transforming development reflections, plans and programs into a reality that is reflected in the core of local funding. And on financial sufficiency to expand the capacity of exploiting diversified resources in order to push the path of local development towards development, expansion and continuity in pushing forward towards excellence.

Keywords: Local Finance; Local Development; Terms of Local Finance.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

يعتبر موضوع التمويل المحلي من بين المواضيع التي تلقى اهتمام جل الباحثين خاصة في الدول النامية كونه مرتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات التنمية المتزايدة وباعتباره أيضا تحدي للإدارة المحلية للمضي قدما في سبيل عصنة و تجديد منبع الموارد المالية المحلية، ولقد ازدادت أهمية التمويل المحلي خلال العقود الأخيرة وتطورت أساليب البحث فيه نظرا لوجود تحديات داخلية وخارجية متزايدة تواجهها الدول العربية ألزمتها هذه الأخيرة على تكاثف الجهود لتخطي الأزمات المالية والاقتصادية المختلفة و تجاوز العقبات التي رسمت عبر أحداث ماضية للبحث دائما عن مصادر مالية مغيبة وجديدة لمسايرة متطلبات السوق الاقتصادي.

شكل التمويل المحلي كإحدى المنطلقات الأساسية والمقومات الرئيسية التي يبني على أساسها كيان الإدارة المحلية وبالتالي تسعى نحو تحقيق كل الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي وجدت من أجلها، وهذا لن يتحقق سوى بتوفير المرونة في تحصيل الموارد المالية المحلية ذات استقلالية ذاتية وتكييف تلك الموارد المالية مع خصوصيات المنطقة ومتطلبات الساكنة المحلية واستغلالها استغلالا عقلانيا.

الإشكالية: فيما تكمن أهمية التمويل المحلي في الدفع بمسار حركية تحقيق التنمية المحلية؟

2. المبحث الأول: تعريف التمويل المحلي وشروطه:

1.2. المطلب الأول: تعريف التمويل المحلي:

أولا: تعريفه لغة: جاء في قاموس ملت بضم الميم، زملت تمولت، كثر مالك وملته بالضم أعطيته المال بمعنى أن التمول كسب المال وتمولت يعني كثر مالك. فالتمويل: هو إنفاق المال وأمواله تمويلا بمعنى أزوده بالمال.

ثانيا: تعريفه اصطلاحا: جاء في القاموس الاقتصادي عندما تريد المنشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها فإنها تضع برنامجا من

الناحيتين التاليتين: ناحية مادية : يحصر كل الوسائل المادية لإنجاز المشروع، ناحية مالية: تتضمن تكلفة مصدر الأموال وكيفية استعمالها وهذه الناحية هي التي تسمى تمويلًا (ميلود زيد الخير، 2011، ص 01)

التمويل هو توفير السيولة النقدية من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك، ويعرف كذلك بأنه البحث في الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة.

ويعرف أيضا على أنه تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (اسماعيل محمد بن قنة، 2012، ص 293).

ويعرفه مورييس دوب بأنه الوسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة أما الكاتب بيشر أشار على أنه تزود بالأموال اللازمة في وقت الحاجة بالإضافة إلى اعتباره مبالغ نقدية لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام (محمد مزارى، 2003، ص 13).

التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، وباعتبار التمويل هو الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية بينما تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد (أحمد بوراس، 2008، ص 24).

ويعرف أيضا كونه كل الموارد المتاحة المتأتية من مصادر مختلفة من أجل تمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر قدر ممكن من معدلات التنمية وبالتالي تعظم استقلالية المحليات على الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المنشودة (وهيبة بن ناصر، 2014، ص 91).

إذن إن التمويل المحلي هو الموارد المالية النقدية التي تتوافق والمخطط الأساسي للتنمية، فهو المحدد الأساسي لتوقف مسار التنمية في حالة ندرة الموارد المالية والمشجع على حركتها وتطورها وخاصة استمراريته.

2.2. المطلب الثاني: شروط التمويل المحلي:

للتتمويل المحلي شروط لا بد من مراعاتها وتوفرها في المصادر المالية المتأتية، ويشترط فيها ان تكون كما يلي:

- ذاتية المورد: يقصد بها استقلالية الهيئات المحلية في تقدير سعر المورد وتحصيله (حياة بن سماعيل، 2006، ص 02)، وذلك يتطلب مراعاة تكافؤ الفرص بحيث يمكن للمجالس المحلية توفير أقصى حد من الخدمة الموحدة نسبيا عند مستويات مقبولة من الجهد الضريبي (Era Dabla Norris, 2006, p108).

- سهولة إدارة المورد: يقصد به تسيير تقدير وعاء المورد المالي زيادته أو تخفيضه بالإضافة إلى مرونته (خنفري خيضر، 2011، ص 14).

- محلية المورد: أي يكون الوعاء المحلي مرتبط بمجهودات الوحدة المحلية متميزا تماما عن أوعية الموارد المركزية (مجموعة مؤلفين، 2014، ص 91).

إذن تظهر سلطة الوحدات المحلية في الحصول على الوسائل لممارسة إرادتها القانونية أولا كحق ومن ثم كقدرة وذلك من خلال أساسيات مندرجة ضمن الشروط الواجب تداركها في نشاطها (Krisztina Beer Toth)، وذلك باستقلالية الإنفاق المحلي أي الحق والقدرة على تحديد طبيعة وحجم الإنفاق العام المحلي العام وتوفير مختلف السلع والخدمات العامة وفقا للطلب المحلي والدائرة الانتخابية فضلا عن الحق والقدرة على إدارة الممتلكات المحلية، مع الموازنة باستقلالية الإيرادات المحلية بتجسيد الحق والقدرة على تحديد المنشأ ومقدار الموارد المالية وهو المعدل الذي يكون فيه مختلف المجموعات من المستفيدين الذين يسهمون في تجمع مشترك وطريقة محددة و موارد معينة، وفي

الأخير تشكل الاستغلال الذاتي للميزانية المحلية بالقدرة على ضبط مستويات الإيرادات مع مستويات الإنفاق عبر مختلف مجالات التدخل العام.

وبالتالي فإن الاستقلال الذاتي للميزانية والقدرة على تعديل قيود الميزانية المحلية على حد سواء بشكل ديناميكي بالإضافة إلى تحمل السلطات المحلية المسؤولية في استغلال مواردها المالية وقراراتهم أمام المواطنين.

3. المبحث الثاني: بواذر ظهور الحاجة إلى التمويل المحلي وتحدياته ومصادره:

1.3. المطلب الأول: بواذر ظهور الحاجة إلى التمويل المحلي وتحدياته:

يعد التمويل من بين العلوم الحديثة نسبيا انبثق عن علم الاقتصاد خاصة بعد أزمة الكساد العالمي 1929-1933 بعدما عرف العالم تغييرات متعددة جراء انهيار الكتلة الشرقية وانتشار العولمة وبالأخص العولمة المالية مقابل ذلك نجد اقتصاديات هشة للدول النامية تتأثر باقتصاديات الدول المتقدمة مما دفع بالدول النامية إلى تكثيف الجهود نحو البحث والاهتمام أكثر بالتنمية والقضاء على العقبات التي تصادفها وتوجيهها بما يخدم أهداف التنمية (عمار زيتوني، 2007، ص 12)

ولقد ظهرت مع التمويل عدة موضوعات ذات علاقة وطيدة أهمها: هيكل التمويل والسيولة والإفلاس والتحليل المالي وظل علم التمويل وصفيا خلال مراحله الأولى في أربعينيات القرن العشرين ثم بعد ذلك تحول إلى التحليل مع أوائل خمسينات القرن المالي بظهور نظرية ماكويتر الحائزة على جائزة نوبل لعام 1990 حول المحفظة والتنوع الأمثل والاختيار الأمثل، ثم تطوير هذه النظرية من قبل ماكويتر ووليام شارب، وظهرت بعدهم العديد من النظريات حول التمويل مثل تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة ونظرية التوزيع (عبد القادر خليل، سليمان بوفاسة، 2006، ص 398)

تطرح بقوة الكثير من التساؤلات والمشاكل المرتبطة بشكل مباشر بمعاونة معظم دول العالم النامية نتيجة تراجع مستويات التنمية التي من بين أسبابها نقص

السيولة المالية لتمويل البرامج التنموية، ومن بين التحديات التي تدفع الدول النامية إلى زيادة الاهتمام أكثر بالتمويل المحلي وجود تحديات داخلية نابعة من داخل الدولة بحد ذاتها وتحديات خارجية التي تؤثر على الدولة في الاجتهاد أكثر لإيجاد مصادر ثروة جديدة.

التحديات الداخلية: ترتبط التحديات الداخلية النابعة من عمق المنطقة بتردي الخطط التنموية في إعدادها وبعدها عن الواقع والخصوصية الثقافية والمجتمعية والتاريخية للمجتمع بالإضافة إلى مظاهر التخلف السائد من انفجار سكاني وانتشار الأمية وسوء التغذية وضعف الإنتاجية وبروز جماعات مصالح متعارضة وممارسة للقوة (مريم احمد مصطفى، إحسان حفصى، 2006، ص 266).

التحديات الخارجية : تتعلق التحديات الخارجية بموجة التأثيرات المنبعثة من خارج المنطقة المتمثلة في الاستغلال والنهب الممارس من قبل الاستعمار قديما وسيطرة الامبريالية في الوقت الراهن(نفس المرجع، ص 226)، بالإضافة إلى تأثيرات المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على التكلفة في تقديم الخدمات وإقامة المشاريع التنموية وفرض فوائد مرتفعة على القروض التي تستنجد بها الهيئات المحلية، كما تؤثر المستجدات الاقتصادية العالمية أثرت بشكل غير مباشر في ارتفاع تكاليف اقتناء مستلزمات والمعدات المستوردة المخصصة لخدمة التنمية المحلية مما ينعكس بدوره على ارتفاع أسعار الخدمات مما يتحتم على الإدارة المحلية ضرورة توفير المبالغ المالية المطلوبة (وهيبة بن ناصر، 2014، ص 104).

وارتبط قصور الخطط التنموية لبعض الدول خاصة في الدول الأقل دخلا حيث غطت نصف احتياجاتها التمويلية بالاستدانة من الخارج، كما استدانت أيضا الدول المتوسطة الدخل نحو ثلث احتياجاتها التمويلية، بينما مولت الدول العربية المصدرة للنفط جزءا كبيرا من استثماراتها التنموية من مواردها المحلية مع ضرورة التأكيد في هذا الشأن على أن تذبذب العائدات النفطية في عقدي الثمانينات والتسعينات قد أدى إلى ظهور عجز في موازنات الدول العربية النفطية ولجؤها إلى

الاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي (سميح مسعود، 2009، ص 39)، بينما قدرت قيمة الديون القائمة على كل الدول العربية في منتصف عقد الثمانينات بنحو 100 مليار دولار ثم استقرت في عام 1997 عند مستوى 200 مليار دولار وقدّرت خدمة هذه الديون نحو 15 بالمائة تقريبا من الإيرادات الكلية لصادرات السلع والخدمات، ونتج عن كل هذه الديون التزامات اتجاه الدول العربية إلى أعباء مدفوعات خدمة الدين المرتفعة إلى أشد معوقات التنمية (نفس المرجع، ص 39)، زيادة على ذلك وجود العديد من صناديق التمويل قد نشأت في دول الجنوب لتمويل خدمات البنية الأساسية ما أدى إلى تراكم مشكلات مالية ويرجع السبب الرئيسي لعدم تطوير المؤسسات المالية في الدول النامية مما تشكل قيودا مستمر على إمكانية لجوء السلطات المحلية إلى الاقتراض وفي ظل هذه القيود جاءت أهمية الشراكة بين القطاعية العام والخاص باعتبارها كمنفذ وحل لقيام السلطات المحلية بتوفير الخدمات المختلفة (محمود عبد الحافظ محمد، 2013، ص 14).

ارتبط مفهوم التمويل المحلي بالخصوص مع الكتابات النظرية لمجموعة من الاقتصاديين المحددة بشكل عام لمفهوم التنمية المستقلة واتفاقهم على أن جوهر التنمية يتجلى في أن المجتمع لا بد له أن يعتمد على نفسه ويطور من قدرات أفراد بتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك ينبغي تحرير الدول من التبعية والاستغلال وما ينجر عنها من فقر وجهل وأمراض وغيرها، وبالتالي مفهومها يتعدى الجانب الاقتصادي إلى شمولها الجوانب الاجتماعية والسياسية مع التركيز الخاص على تبني استقلالية القرار المتعلق باستخدام الموارد المحلية من أجل بناء الاقتصاد الوطني على أسس علمية وتصحيح الاختلالات الهيكلية واستعادة التوازنات الاقتصادية (رشيدة مسعودي، 2015، ص 74).

2.3. المطلب الثاني: مصادر التمويل المحلي:

أ-المصادر الداخلية للتمويل المحلي: تنقسم الموارد المالية الداخلية إلى عدد من الموارد المتعددة تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى بلد حسب الإمكانيات المالية المتوفرة والأنظمة الاقتصادية المعتمدة، وهي كالتالي: الضرائب المحلية، الرسوم المحلية، نواتج الاستغلال واستثمار المرافق العامة المحلية، والمشاركة الشعبية بالجهود الذاتية.

-الضرائب المحلية : الضريبة هي اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائي دون مقابل منجز لفائدة الدولة و الجماعات الإقليمية المحلية للدولة، وتعرف على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة بشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطة العمومية (محمد عباس محرزي ، 2003، ص 13)، ولقد أدى توسع مجال تدخل الدولة في الحياة العامة إلى الزيادة في المقابل في وظيفة الضريبة فلم يصبح الهدف من الضريبة توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة فقط بل أصبحت تشكل الضريبة أداة أساسية لتأدية وظيفة معينة ومن هنا اشتق مبدأ الضرائب الوظيفية التي تنص على أن الضريبة ليست غاية بل هي وسيلة تفرض وتستند إليها دور وظيفي وغاية محددة تسعى لتحقيقها (ناصر مراد ، 2011، ص 39).

-الرسوم المحلية: هو ذلك المبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة مقابل خدمة معينة تقدمها إليهم والرسم المحلي هو ما يتقاضاه الشخص العام المتمثل في الوحدة الإدارية المحلية نظير أداء خدمة معينة تعود بالنفع وان كانت تغلب على هذه الخدمة ضفة النفع العام ولعل أهم الرسوم في هذا المجال نذكر منها: رسوم الذبح والمسالخ، رسم النفائات، وغيرها (فؤاد بن غضبان ، 2015، ص 72).

-نواتج الاستغلال واستثمار المرافق العامة المحلية: تتمثل هذه الإيرادات في المداخل الناتجة عن إيجاره مختلف المساكن والمحلات والمساحات التي تملكها الجماعات المحلية بالإضافة إلى نواتج التنازل على هذه الأملاك وكذا إيرادات الخدمات العمومية التي تقدمها

الجماعات المحلية لمواطنيها (خنفري خيضر، مرجع سابق، ص36)، وتكون أيضا في شكل مؤسسات محلية الغرض منها هو تعزيز وتمويل المشاريع والاستثمارات وتنشيط النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي (Christiane Gagon, Juan Luis Aklein, 1991, 246).

-المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية : إن مشاركة مجموع المواطنين المشكلين للجماعة المحلية يمكن له من تعزيز وضع القرارات التنموية وتمويلها وتنفيذها ويأتي ذلك عندما تكون فوائد تنفيذ تلك المشاريع واضحة غير قابلة للشك أمام مرئ المواطنين (احمد رشيد ، 1986 ، ص43)، وتنطلق التشاركية المحلية من منطلق إن المواطن له الحق في فرصة الإخبار والاستشارة و المشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة وتقييمها وذلك بالارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل واقتسام المسؤولية مع المواطن وفواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص (عبد المجيد رمضان ، 2017، ص76)

وأبرز ما تعبر عنه واقع الحوكمة من اعادة توزيع الأدوار بين الشركاء وبعد تغيير وظائف الدول أصبحت هذه الأخيرة مجرد فاعل في صنع القرار الى جانب شركاء جدد في تدبير الشؤون المحلية خاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالس المحلية ويشتركون في عنصر أساسي هو الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها كل قطاع مما يسهم في قدرة المجتمع على الاستخدام المثالي للموارد المتاحة محليا (عبد النور ناجي، 2010، ص 79)

ب-المصادر الخارجية للتمويل المحلي: تشتمل الموارد المالية المتأتية مصدرها من الخارج إلى مجمل الإعانات الحكومية والتبرعات والقروض والهبات عادة تكون لسد العجز المسجل في ميزانية الجماعات المحلية.

- الإعانات الحكومية: نظرا لعدم كفاية موارد الجماعات المحلية فان السلطات المركزية تخصص إعانات للجماعات المحلية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتسعى من خلالها الدولة تعميم الرفاه والرخاء في مختلف الأقاليم والمناطق

النائية ،وتعد هذه المصادر من المصادر الهامة التي تسعى إلى بث الاستقرار والثبات في الميزانيات المحلية والمضي قدما بتجسيد المشاريع التنموية (لخصر مرغاد ، 2015)، ومن أهداف الإعانات الحكومية تمكين الجماعات المحلية من تحقيق أدنى الخدمات العامة ،التخفيف من العبئ الضريبي المحلي على الجماعات المحلية، توجيه الجماعات المحلية للقيام بأنواع معينة من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن بين السياسة المحلية والسياسة المركزية، معالجة الأزمات الاقتصادية حيث يمكن للدولة عن طريق تقديم الإعانات في أوقات الكساد لأنها تمكن الجماعات المحلية من الإنفاق مما يساعد في تدعيم سياسة الإنعاش الاقتصادي وفي أوقات الرخاء تنخفض نسبة الإعانات حتى لا تحدث أزمات اقتصادية ومالية .

-التبرعات والهبات: تعتبر التبرعات والهبات من بين الموارد التي تتحصل عليها الجماعات المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها وتظهر أيضا في شكل وصية تركها أحد المواطنين قبل موته (حياة بن سماعيل، وسيلة السبتي، مرجع سابق، ص6)

-القروض: نتيجة لتمتع الجماعات المحلية بأهمية التعاقد فيحق لها إبرام القروض التي تستخدم غالبا لتمويل مشاريعها الرأسمالية والمشاريع ذات التكلفة الكبيرة كشق الطرقات وإنشاء المستشفيات والمدارس وغيرها من الاستثمارات الهامة وتكون القروض المحلية مشروطة بكثير من القيود التي تضعها السلطة المركزية وذلك للأسباب المرتبطة(فؤاد بن غضبان ،مرجع سابق، ص74) ، بمعرفة الأسباب الداعية للحصول على العقود ومحاولة عدم إثقال كاهل الهيئات المحلية باللجوء إلى القروض والتأكد من قدرتها على تسديدها، التأكد من قانونية طلب القروض ومشروعيتها.

4. المبحث الثالث: علاقة التمويل المحلي بتحقيق أهداف التنمية المحلية:

1.4. المطلب الأول: التمويل المحلي وأهداف التنمية المحلية:

تعكس الحاجة إلى تحقيق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة، تلك العلاقة المترابطة بين التنمية المحلية والتمويل المحلي، حيث تتطلب عملية التنمية المحلية بطبيعتها تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية.

التنمية المحلية هي مدى تأثير مشروعات وبرامج التنمية على المجال الجغرافي الأصغر الذي يعيش فيه السكان سواء إن كانت تلك المشروعات والبرامج ذات الطابع القومي من إنتاج البترول وإقامة السدود أو الصناعات والمشاريع الزراعية القومية أو ذات طابع محلي مثل: مشروعات البنية التحتية أو الخدمات بمختلف أشكالها (حسام الدين غضبان، 2015، ص221).

وعرفت أيضا التنمية المحلية بأنها ذلك النهج الذي يؤدي إلى التركيز بشكل أساسي على المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وخاصة في إقليم معين لتحسين الظروف المعيشية من خلال الاكتفاء الذاتي الذي يقوم على التنوع وتكامل الأنشطة والتقاليد الإنتاجية المحلية والقيم الثقافية للواقع المحلي (Abdelbaki Smati, 2008,p83).

وعرفها قريفر X.Griffer التنمية المحلية مرتبطة بتعبئة الموارد ومزايا الاستغلال الأمثل للفضاء المحلي بما يحقق الأهداف المختلفة. فالتضامن المحلي يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة صغيرة لتقسيم الثروة المحلية مما يخلق تنمية إقتصادية (Pierre-Ericverrier,Grefe X, 1985,p231).

التنمية من وجهة الباحثين الاجتماعيين هي عبارة عن عملية تغيير تتجه نحو التقدم عن طريق سياسات موضوعة محليا هدفها إعادة توجيه القوى الموجودة بالفعل في المجتمع ودفعها نحو مجالات جديدة بمعنى صبغ التغيير الاجتماعي صبغة تتفق وظروف كل مجتمع من المجتمعات وهكذا يتبين أن الاهتمام بالتنمية هو اهتمام بالتغيير الاجتماعي وبالتحضر وهذا ما يميز الاهتمامات الحديثة بالتنمية (كامل عبد المالك، 2008، ص20)

إن موضوع التنمية في المفهوم الإسلامي هو الإنسان بكل مقوماته، بما فيها عنصر الأموال، فالمستهدف هو ترقية هذه المقومات الإنسانية وتحسينها وحمايتها، والتي جمعها علماء الإسلام في خمس مقاصد هي: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والوسيلة لتحقيق ذلك هي نفسها أي الإنسان بما لديه من مقومات. "فالمنهج الإسلامي للتنمية، موضوع يبدأ بالإنسان، ويستمر بالإنسان، وينتهي بالإنسان، فهو بالإنسان وللإنسان (جمال لعامرة، دلال بن طي، مسعودة نصبة، 2006)

وفي آخر عرض جملة التعريفات المتعلقة بالتنمية المحلية، فمفهوم التنمية المحلية بالشكل الإجرائي يشير إلى أنها الهدف في حد ذاته، هي مجمل الإنجازات والتطورات التي تقع في رقعة جغرافية يحظى سكانها ومنتخبها بمبادرات اجتماعية وإقتصادية ومالية لحشد مطالبهم المختلفة وتجسيدها على أرض الواقع.

يرتبط وجود تمويل مالي محلي فعال بضرورة صياغة اقتصاد ناجح للتنمية في الدول العربية وينطوي اقتصاد التنمية بالتعامل مع ثلاثة مجموعات من المشاكل الاقتصادية والإنمائية المتداخلة والمتفاعلة في تأثيراتها طبقاً لمستويات التطور والدخول والموارد فيها وتشمل المجموعة الأولى: (صبري زايد السعدي، 2005، ص53) تتمثل في وجود اختلالات اقتصادية ومالية كلية على المستويين الداخلي والخارجي في معظم دول العالم العربي منها الإنفاق الحكومي الكبير على المجالات غير المنتجة، ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين نظير التوزيع السيء للدخل... تستدعي التدخلات المستعجلة، المجموعة الثانية: الحاجة الماسة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حين أنه مقيد في العديد من الدول العربية نظير انخفاض معدلات الادخارات المحلية نتيجة انخفاض معدلات الدخل، كذلك تنفيذ الاستثمارات هو رهان توفر العملة الصعبة اللازمة وتراجع مستويات الطلب، المجموعة الثالثة: تتعلق هذه الأخيرة بتأمين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد.

2.4. المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية: ترتبط الإدارة المحلية بمجموعة من

المقومات الأساسية لاختصاصاتها حتى تشكل بذلك تنمية محلية ناجحة وتتنوع بالشكل التالي:

المقومات المالية: تتطلب التنمية المحلية موارد مالية ذاتية كافية لتحقيق واجباتها وأهدافها وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى مهمة تنظيم حركة الأموال عن طريق التخطيط المالي الجيد والدقة والوضوح في الميزانية (وهيبة بن ناصر، مرجع سابق، ص98)

المقومات البشرية: إن العنصر البشري ركن أساسي لأي تنظيم ومركز لأي حضارة مجتمعية وبالتالي هو يمثل الوسيلة والأداة الهامة التي تتوقف عليها نجاح أي جهد تنموي أو فشله لذا لا بد التركيز في أي محاولة تنموية على إعداد الموارد البشرية الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المحلية (جمال زيدان، مرجع سابق، ص76)

المقومات التنظيمية: يركز وجود الإدارة المحلية على وجود وحدات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نطاق جغرافي معين من إقليم الدولة (خالد سمارة الزعبي، 1993، ص49)، ومن الضروري أن تواكب القوانين والأنظمة المرافقة لنشاط الإدارة المحلية للتغيرات في البيئة المحلية وتضمن إعطاء المجالس المحلية اختصاصات تمكنها من انجاز الدور التنموي المأمول (أيمن عودة المعاني، 2010، ص142)

تعتبر التنمية المحلية بكونها هي مجموعة من التغيرات والتحسينات التي تطرأ على الجوانب الأساسية في الحياة منها ما هو اقتصادي واجتماعي وتنظيمي وكلها لا تتجسد إلا بوجود غلاف مالي معتبر يحقق الاكتفاء ماديا لتحقيق خدمات التنمية المحلية وهي كالتالي:

أ-الخدمات الضرورية: تستدعي تدخل السلطات العامة في أدائها للسكان بحكم طبيعتها الاجتماعية مثل: خدمات الإسكان فانعدام السكن يؤثر بشكل سلبي على حياة الإنسان لان هذه الخدمات لا تترك كلية للحرية في التعاقد بخصوصها لذا تتدخل

السلطات المحلية عن طريق إجراءات التشييد وتأجير المساكن لفئة محدودي الدخل ومن ثم تدر هذه المساكن مدخولا معتبرا في شكل مورد خاص يحدد للإيجار (وسيلة السبتي، 2013، ص13)

الخدمات الرأسمالية: هي المكلفة بها السلطات المحلية ببناء مدارس ومستشفيات، هذه المشروعات مكلفة لذا تمول من حصيلة القروض التي تسدد على آجال تتناسب مع قيمة القرض وحجم ونوع المشروع المراد تمويله.

الخدمات الاقتصادية: تتطلب أيضا تدخل الوحدات المحلية في إطار مواردها المخصصة في إنشاء الطرق الرئيسية والتغذية المدرسية والإسكان وغيرها، هذه الخدمات تتميز بوجود مساعدة تقدمها السلطة المركزية للوحدات المحلية في شكل إعانات لتطبيقها.

ب-وجود إدارة مالية فعالة: تشمل الإدارة المالية على مجموعة من النشاطات المتعلقة بتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مختلف البرامج والأهداف التنموية ضمن إطار عقلاني يقوم على الاستخدام الأمثل للأموال المتاحة ووفقا للأولويات المدروسة بكفاءة وفعالية وربطها بالبيئة المحيطة: (نائل عبد الحافظ العوالمه، 2013، ص136)

- التخطيط المالي التنموي المتعلق بالأهداف المالية وتقدير الاحتياجات المالية وتوزيع المخصصات المالية المتاحة بين الأهداف المرسومة وفقا لسلم الأولويات الملئ للمجتمع وظروفه المحلية.

- تحديد مصادر التمويل والبحث عن أفضلها من حيث الفوائد والشروط الأخرى للتمويل وإجراء الاتصالات والتنسيق اللازم والمستمر لضمان توفير الأموال الكافية لتلبية الأهداف التنموية.

- الربط بين التخطيط المالي التنموي الرأسمالي والاستشاري والموازنة العامة للدولة كخطة سنوية قصيرة الأمد بحيث يتحقق الانسجام والترابط بين الأهداف العامة ويزول التناقض والازدواجية بينهما

- التنسيق بين سياسات التمويل التنموي والسياسات العامة للدولة في مختلف

المجالات الاقتصادية والمالية، والنقدية، والتشريعية وغيرها.

- الاهتمام بالمتابعة والتقييم والرقابة كعمليات مترابطة ومستمرة وضرورية من

أجل ضمان حسن سير العملية التنموية وخصوصا أبعادها المالية حيث أن هذه العمليات تمثل صمام أمان للاقتصاد القومي وحمايته من التضخم ومخاطر المديونية ومشكلات ميزان المدفوعات وغير ذلك من الاحتمالات المرافقة للتمويل التنموي.

نستنتج أن الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية الناشطة

على المستوى المحلي تتولى مهمة إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة تباشر اختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض (عثمان غزيري ، 2008، ص15)، وبذلك تم تحديد عناصر أساسية في تشكيلة التنظيم الإداري للجماعات المحلية من خلال الاعتراف لها بوجود مصالح محلية مشتركة يعهد لها مهمة الإشراف على مصالح هيئات منتخبة ومستقلة تخضع هذه الهيئات إلى رقابة السلطة المركزية ، والذي يعطى لها سلطة البث والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين (جمال زيدان ، 2014، ص34)

ويعرفها البعض على أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملًا لأجهزة الدولة، حيث يشرف على مباشرته جملة من الأهداف في إطار صلاحيته المحددة قانونيا (حنان عبد القادر خليفة، 2016، ص33)، وتتمثل في: (مصطفى جليل إبراهيم، 2009).

الأهداف الاجتماعية: تعبر عن التحولات الجيدة في أنماط الحياة والسلوك

والعلاقات الاجتماعية والمستويات الثقافية للفئات المختلفة من المجتمع وانعكاساتها على مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

الأهداف التنظيمية: يتمثل في التغيرات المؤسسية والإدارية اللازمة لمواكبة مراحل

التطور المختلفة للمجتمع والتفاعل مع المتغيرات والمستجدات بكفاءة ومرونة من خلال

التطوير التقني وتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة أداء الأجهزة الإدارية والمؤسسات المختلفة المشاركة في عمليات التنمية.

الأهداف الاقتصادية : يتمثل في تطور العلاقة النسبية بين القطاعات الإنتاجية

والخدماتية وإسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي وتنمية القوى البشرية وتوظيف العمالة الوطنية وإقامة البنى الأساسية وتوفير الخدمات والمرافق العامة وتقليص العيوب الهيكلية بالاقتصاد عن طريق ترشيد استثمار الموارد الاقتصادية وتنوع قاعدتها، فالركائز الاقتصادية للطبقات الاجتماعية المختلفة في الوحدة المحلية هي التي تؤثر في مدى اعتماد الوحدة المحلية على نفسها من خلال المهن التي يمتثلها سكانها ومتوسط الثراء للسكان بالإضافة إلى حالة العمالة وحجم العاطلين وعدد الوظائف الشاغرة وحجم المتقاعدين) صفوان المبيضين ، 2014، ص50)

5. المبحث الرابع: عقبات التمويل المحلي: تعترض التمويل المحلي مجموعة من

العقبات أهمها:

1.5. المطلب الأول: التمويل المحلي متشعب الجوانب: التمويل المحلي هو ظاهرة

متعددة الأبعاد والجوانب، يظهر جانبه المالي في توزيع مسؤوليات الإنفاق والتحصيل لدى الهيئات المحلية، وهناك أيضا جانب مهم جدا له علاقة بتسيير الجانب المالي وهو استقلالية الهيئات المحلية في صناعة السياسة على المستوى المحلي (Dabla Norris, Paul Wade, p10)، وحسب فهو مرتبط أيضا بالعوامل التاريخية والسياسية والثقافية والجغرافية، بل والاثنية في رسم ملامح التنظيم المالي للهيئات المحلية (محمد إبراهيم الشافعي، ص01)

2.5. المطلب الثاني : ضعف وجمود التمويل المحلي : لعل من أبرز مظاهر جمود

التمويل المحلي هو ضالة الموارد المالية المحلية على نحو يجعل الإدارة المحلية عاجزة عن تصريف شؤونها وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي من أجلها تأسست الإدارة المحلية وهذا يرجع إلى أن التشريعات المالية تحرم السلطات المحلية من حق فرض

الضرائب التي تعد المصدر الأساسي للإيرادات المالية وتقتصر فقط على صلاحيات السلطة المركزية للدولة، يرجع تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وانحسار المد الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق من طرف بعض الدول أدى إلى تقليص الأنشطة التجارية والصناعية التي تتولاها الدولة والهيئات المحلية مما انعكس على تراجع الإيرادات و صعوبة الاعتماد عليها في تمويل خدماتها (نفس المرجع)

التناقض بين التوسع في الاختصاصات الممنوحة للهيئات المحلية وضآلة مواردها المتاحة لها: ضعف الإمكانيات المالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية أضعف كثيرا من قدرتها على أداء دورها في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمواطني الأقاليم، ولقد ترتب على ذلك إفراغ هذه الاختصاصات من مضمونها بالإضافة إلى تدخل السلطة المركزية في توجيه خدماتها.

اللجوء إلى السلطة المركزية لسد عجز موازنة الهيئات المحلية: خضوع الموارد المالية للهيئات المحلية لرقابة من طرف السلطة المركزية وبذلك تحد من قدرة الهيئات المحلية من القيام بدورها لأنه يجعلها أسيرة لأوامر ونواهي السلطة المركزية، مبدأ أولوية الإيرادات والتمويل المحلي: في ظل ضعف الموازنة المحلي فالهيئات المحلية ملزمة بتقدير نفقاتها وفق ما تتوقعه من تحصيل الإيرادات حتى وان كان على حساب تحقيق الحد الأدنى من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للإقليم.

6. خاتمة:

يتبن لنا أن التمويل المحلي هو المحرك الأساسي في تنظيم وسير صلاحيات الجماعات المحلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، يشكل مجمل التدفقات المالية في سبيل انجاز المشاريع والبرامج التنموية التي تقع على كاهل الهيئات المحلية من اجل توفر الأرضية المناسبة لاستغلال الموارد المالية كونها نابعة بشرط أساسي من إقليم الهيئة

المحلية في حد ذاتها بمعنى سهولة تحصيلها والتصرف فيها مرتبط بجهود ومبادرات ومتابعة الهيئة المحلية دون غيرها،

التمويل المحلي كان ولا يزال السبيل الوحيد الذي تعول عليه الدول النامية نظير وجود تحديات جمة منها داخلية المتمثلة في تدني مستويات المعيشة في إقليم الدولة ككل و منها ماهي تحديات خارجية المرتبطة باللجوء نحو الاستدانة من الخارج لتحقيق أقصى ضروريات التنمية ومجمل التأثيرات التي توجب التعايش مع التطورات العالمية والعولمة و مظاهر اقتصاد السوق وحركية رؤوس الأموال ، لدفع حركية التنمية بشكل مستمر غير منقطع ، مما أدى إلى الاهتمام بالتمويل المحلي أكثر لأنه يضمن تنشيط الأقاليم المحلية حتى تتحقق تنمية شاملة للدولة ككل.

تتجسد العلاقة فيما بين التمويل المحلي كأسلوب عمل و التنمية المحلية كهدف ونتيجة ، فكلما كان التمويل المحلي معتبرا نابعا من الإقليم المحلي بجهود محلية ومراقبة محلية فانه بطبيعة الحال ستتجسد التنمية المحلية المنتظرة من خدمات ضرورية و خدمات رأسمالية و اقتصادية تحت تصرف ادارة مالية محلية تشرف على استخدام الموارد المالية في إطار عقلاني واكثر تخطيطا ، غير أن التمويل المحلي تعترضه مجموعة من العقبات التي تحد من فعاليته ومن دوره في تحقيق التنمية المحلية لان التمويل المحلي يعتبر كمجال متعدد الجوانب ، ضعف وجمود التمويل المحلي، التناقض بين التوسع في الاختصاصات الممنوحة للهيئات المحلية وبين ضالة مواردها المالية، اللجوء إلى السلطة المركزية لسد عجز الموازنات المحلية وبالتالي تبعية القرار المحلي للسلطة المركزية ، مبدأ أولوية الإيرادات الذي يشكل الهاجس والعائق الأكبر للتمويل المحلي.

وفي الأخير نستطيع القول إنه لتجسيد تنمية محلية لابد من استقلالية تحصيل الموارد المالية بالبحث أكثر عن موارد مالية جديدة من مصادر مغيبة واستغلالها وبالتالي ينعكس بشكل جيد على حرية الإنفاق وتصميم القرار المحلي مما يجسد تنمية محلية ناجحة، اما التمويل الضعيف قد ينجم عنه استغائة ولجوء الهيئات المحلية نحو السلطة

المركزية وتنتج عنه متابعة وإشراف على توجيه القرار المحلي مما يفقد اهم شروطه التي تميزه

نتائج الدراسة:

- 1- التمويل المحلي يعد عنصرًا أساسيًا لاستمرارية التنمية، لكنه يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة.
- 2- الاعتماد المفرط على التحويلات المركزية يُعيق استقلالية الجماعات المحلية ويضعف من مبادراتها التنموية.
- 3- ضعف التنسيق بين مختلف مستويات السلطة يعيق تفعيل آليات التمويل.
- 4- إصلاح النظام المالي المحلي وتفعيل الشراكات يمكن أن يشكل بديلاً مستدامًا للتمويل التقليدي.

7. قائمة المراجع:

الكتب:

- أحمد بوراس. (2008). تمويل المنشآت الاقتصادية (ط1). دار العلوم للنشر والتوزيع. (ص 24).
- إسماعيل محمد بن قنة. (2012). اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات (ط1). دار أسامة للنشر والتوزيع. (ص 293).
- جمال زيدان. (2014). إدارة التنمية المحلية في الجزائر. دار الأمة للطباعة والنشر. (ص 34).
- حنان عبد القادر خليفة. (2016). التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (ط1). منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (ص 33).
- خالد سمارة الزعبي. (1993). تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها في نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة المملكة المتحدة- فرنسا- يوغسلافيا -مصر. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. (ص 49).
- رشيد، أحمد. (1986). التنمية المحلية (ط1). دار النهضة العربية. (ص 43).
- سميح مسعود. (2009). تحديات التنمية العربية (ط1). دار الشروق للنشر والتوزيع. (ص 39).

- صبري زابر السعدي. (2005). الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية: ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية. في *الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية* (ص 53). مركز دراسات الوحدة العربية.
- فؤاد بن غضبان. (2015). *التنمية المحلية ممارسات وفاعلون* (ط1). دار صفاء للنشر والتوزيع. (ص72).
- كامل عبد المالك. (2008). *ثقافة التنمية دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة* (ط1). دار مصر المحروسة. (ص20).
- مجموعة مؤلفين. (2009). *البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة* (ط1). المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (ص 60).
- محمد عباس محرز. (2003). *اقتصاديات الجباية والضرائب* (ط1). دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. (ص13).
- محمود عبد الحافظ محمد. (2013). *الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية: الإمكانيات والتحديات* (ط1). منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (ص14).
- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفص. (2006). *قضايا التنمية في الدول النامية*. دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. (ص226).
- ناصر مراد. (2011). *فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق* (ط1). ديوان المطبوعات الجامعية. (ص39).
- نائل عبد الحافظ العوالمه. (2013). *إدارة التنمية الأسس النظرية والتطبيقات العملية* (ط1). دار زهران للنشر والتوزيع. (ص136).
- أيمن عودة المعاني. (2010). *الإدارة المحلية* (ط1). دار وائل للنشر والتوزيع. (ص142).
- صفوان المبيضين. (2014). *الإدارة المحلية مداخل التطور مع التركيز على حالة المملكة الأردنية الهاشمية* (ط1). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. (ص50).
- عبد النور ناجي. (2010). *الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة* (ط1). مديرية النشر لجامعة باجي مختار. (ص 79).
- حسام الدين غضبان. (2015). *محاضرات في نظرية الحوكمة* (ط1). دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع. (ص 221).
- رسائل الدكتوراه والماجستير:
- خنصري خيضر. (2011). *تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق*. جامعة الجزائر 03. (ص32).

- عمار زيتوني*. (2007). المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر 1970-2004 (ص12).
- وسيلة السبتي. (2013). تمويل التنمية المحلية من منظور اسلامي مساهمة صندوق الزكاة والوقف . (ص13).
- محمد مزاری*. (2013). إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة 2007-2011*، جامعة الجزائر03. (ص13).
- عثمان غزيري. (2008). دور الجماعات المحلية في التسير والتنمية بولاية خنشلة دراسة حالي بلدية قيس وبلدية الرميلة . (ص15).

أوراق المؤتمرات والملتقيات:

- جمال لعامرة، دلال بن طي، & مسعودة نصبة. (2006، نوفمبر 21-22). الزكاة وتمويل التنمية المحلية . ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة. تم الاسترداد من <http://www.ontej.org/index.php?s=8&ss=31&id=117>
- حياة بن سماعيل، & السبتي، وسيلة. (2006، نوفمبر 21-22). التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية . ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة. (ص 2).
- عبد القادر خليل، & بوفاسة، سليمان. (2006، أبريل 17-18). دور الوساطة المالية التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ورقة مقدمة في الملتقى الدولي تحت عنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف. (ص 398).
- ميلود زيد الخير. (2011، فبراير 23-24). ضوابط الإستقرار المالي في الاقتصاد الاسلامي . ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول تحت عنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية. (ص1).

مقالات المجلات:

- عبد المجيد رمضان. (2017). الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، (16)، 76. جانفي
- لخضر مرغاد. (2005). الايرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، (7) فيفري

- مسعودي، رشيدة. (2015). العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة. *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية*، (6)، 74.
- وهيبة بن ناصر. (2014). التمويل المحلي ودوره في التنمية المحلية. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، (6)، 91. نوفمبر
- مصطفى جليل إبراهيم. (2009). آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق. *مجلة ديالي*، (40).

المصادر الأجنبية

- Beer Toth, K. (n.d.). *Locale Financial Autonomy in Theory and Practice, The Impact of Fiscal Decentralisation in Hungary* [Unpublished doctoral dissertation]. University of Fribourg, Switzerland.
 - Dabla-Norris, E. (2006). The challenge of fiscal decentralisation in transition countries. *Comparative Economic Studies*, *48*, 108.
 - Dabla-Norris, E., & Wade, P. (2002). *The Challenge of Fiscal Decentralization in Transition Countries* (IMF Working Paper No. WP/02/103). International Monetary Fund. (ص10).
 - Gagnon, C., & Klein, J. L. (1991). Le Partenariat dans le développement Local : Tendances actuelles et perspectives de changement sociale [Partnership in Local Development: Current Trends and Prospects for Social Change]. *Cahiers de géographie du Québec*, *35*(95), 246.
 - Smati, A. (2008). Nature De Developpement Local et Role Des Collectivites Locales Dans Son Financement [Nature of Local Development and the Role of Local Authorities in its Financing]. *Recherches Economiques et Managériales*, (5), 83. (juin).
 - Verrier, P.-E., & Greffe, X. (1985). Territoire en France, les enjeux économiques de la décentralisation [Territory in France, the Economic Stakes of Decentralization]. *Politiques et management public*, *3*(1), 231.
- المصادر الإلكترونية:

- تمويل اللامركزية المحلية في مصر طبيعته ومشكلاته وسبل. محمد إبراهيم الشافعي (n.d.). *Journal of Sharia and Law*, *27*(56), 1. تعزيزه. تم الاسترداد من <http://platform.almanhal.com/Reader/Article/56549>